# الجمعية تطالب بمحاكمة عادلة للمعتقلين السعوديين في العراق وبافتتاح مكاتب قضائية مجاورة للسجون في السعودية

ناشدت الجمعية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، التدخل لدى السلطات العراقية وبذل كافة الجهود لمنع تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهم ، وتمكين جميع الموقوفين السعوديين من محاكمة عادلة حسب المعايير الدولية للمحاكمات العادلة ، وطالبت أيضاً بالتحقيق فيما يتعرض له أولئك المعتقلين السعوديين في السجون العراقية من انتهاكات ومعاملة مهينة للكرامة الإنسانية ، كما طالب الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية بالإسراع في توقيع اتفاقية تبادل السجناء بين الحكومتين السعودية والعراقية ، وشدد على ضرورة إعلام السلطات العراقية عن أسماء وأماكن المعتقلين السعوديين في السجون العراقية ، مؤكداً في الوقت ذاته استقبال الجمعية للعديد من الشكاوى والتظلمات من السجناء السعوديين أنفسهم في السجون العراقية أو من ذويهم ، تفيد بتعرضهم لانتهاكات خطيرة لحقوقهم من أحكام غير عادلة وإنتهاكات إنسانية لهم من التعذيب والضرب، وقال «إنَّ أحكام الإعدام التي صدرت بحق السعوديين في العراق لتجاوزهم الحدود تعتبر أحكاماً جائرة ، ونأمل من الحكومة العراقية إعادة النظر في الأحكام التي صدرت بحقهم وأن تكون محاكمتهم عادلة»، وذكر الدكتور أن العدد الحقيقي لأولئك السجناء غير معروف ، مؤكداً في الوقت ذاته أنه بلغ عدد المعتقلين الذين لجأ ذويهم للجمعية ٧٠ معتقلاً ، توزعوا على ١٠ سجون شملت «سوسة ، الناصرية ، منطقة القائم ، أم قصر ، معتقل بوكا ، سجن الكاظمية شعبة رقم ٥ ، العراق ، الموصل ، كروبد بغداد ، سجن المطار ، إضافةً إلى معتقل أبو غريب والذي أغلق مؤخراً» ، وأضاف «العدد الحقيقي للسجناء غير معروف ، نسبة لوجودهم في سجون متنوعة بالعراق ، إضافة إلى آخرين قامت القوات الأمريكية مؤخراً بتسليمهم للحكومة العراقية ، فضلاً عن آخرين فقدوا بينما كانوا في طريقهم إلى العراق عبر سورية ، ولا يعرف هل هم في العراق أم في سورية أم أنهم قتلوا»، في حين أكد السفير العراقي بالرياض غانم الجميلي أن العدد يتجاوز ال١٠٠ معتقل.

وفي السياق ذاته طالبت الجمعية السلطات العراقية بوقف إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة مؤخراً بحق عدد من الموقوفين السعوديين في العراق بعد أن تسبب نقص بعض الأوراق والإجراءات الرسمية بوزارة العدل في تأخير تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقهم بعد توجيه تهمة «الدخول للأراضي العراقية بطريقة غير مشروعة لهم» ، وقال الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية والمتحدث الرسمي بإسمها «إنَّ الجمعية تعبر عن قلقها بأنَّ أحكام الإعدام جاءت بسبب عدم ضمان محاكمات عادلة للمتهمين واللذان يجب أن يتمتعان فيها بكامل حقوقهما ومنها الحق في توكيل محام والتحقيق في صحة الاعترافات التي انتزعت منهما تحت التعذيب ، وكذلك منحهما الوقت الكافي للرد على التهم الموجهة لهم ومن بينها دخول الأراضي العراقية بطريقة غير مشروعة»، وأضاف «تلك الأحكام قد تأثرت بالأوضاع السياسية الراهنة في العراق»، من جهتها طالبت الجمعية من كافة المنظمات الحقوقية العراقية والإقليمية والدولية بالتدخل العاجل لإيقاف عقوبة الإعدام.

**"دخول الأراضي العراقية بطريقة غير مشروعة، تهم غير معروفة ، لا يُعلم عنه شيء" تهم سجلت بجانب أسماء السعوديين المعتقلين في السجون العراقية**

من جانب آخر طالب الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية المجلس الأعلى للقضاء السعودي بإيجاد مكاتب قضائية مجاورة للسجون من أجل سرعة البت في قضايا السجناء ومعالجة ظاهرة تكدسهم ، الأمر الذي يساعد على توفير الكثير من الجهد والوقت في محاكمتهم ، مؤكداً في الوقت ذاته رصد الجمعية للعديد من الملاحظات على السجون والتي من أهمها التأخير والبطء في محاكمة السجناء وذلك من خلال ما يرد إليها من شكاوى وتظلمات من ذويهم ، أو من خلال جولاتها الميدانية على السجون.

كما قامت مجموعة من ذوي السجناء بزيارة للجمعية بالمقر الرئيس بالرياض يوم الاثنين ١٤٣٣/١/٣هـ ، والتقوا برئيسها وعدد من أعضائها وتم خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات والتي من أهمها آلية تواصل الجمعية مع الجهات المختصة بقضايا السجناء ، وما تم رصده مؤخراً من إطلاق سراح بعض السجناء وإحالة أعداد كبيرة منهم إلى مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية.

الجدير بالذكر أن منظمة «أصدقاء الإنسان» الدولية ومقرها فيينا، أصدرت تقريراً تضمن معلومات بشأن انتهاكات خطيرة لحقوق المعتقلين السعوديين في السجون العراقية.

## من أجل تهيئة طلاب الحقوق للانخراط في سوق العمل
# توقيع مذكرة تفاهم بين كلية الحقوق والعلوم السياسية والجمعية

سعياً لتطوير المستوى التعليمي لطلاب الحقوق من خلال البرامج التدريبية وإكسابهم المهارات القانونية اللازمة لتهيئتهم إلى الانخراط في سوق العمل والاستجابة لمتطلباته بما يحقق الغاية في المساهمة في خدمة الوطن سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص ، وحيث أنَّ الجمعية تمتلك الخبرة في مجال المرافعات والاستشارات القانونية ودراسة القضايا.

لذا فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود ممثلة في عميدها الدكتور صالح بن محمد الخثلان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة برئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في مقر الكلية يوم الأربعاء ١٤٣٣/١/١٩هـ، الموافق ٢٠١١/١٢/١٤م ، حيث تهدف الاتفاقية لتدريب طلاب الكلية عملياً، وتقديم المحاضرات النظرية للمتدربين وتنفيذ ورش العمل المتخصصة والمتعلقة بمهارات حل القضايا القانونية وإكساب المتدربين مهارات وضع خطط دراسة القضايا القانونية.